**الدستور في انتخاب الرئيس: من الحصن الحامي إلى الغطاء الخادع**

24-12-2022 | 00:40 **المصدر**: "النهار"

[**داود الصايغ**](https://www.annahar.com/arabic/authors/%D8%AF%D8%A7%D9%88%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%A7%D9%8A%D8%BA)

لا يمكن للسنة أن تُقفل على الظلام. فطوال تاريخهم البعيد والقريب نفر ال[#لبنان](https://www.annahar.com/arabic/news/listing?tag=%d9%84%d8%a8%d9%86%d8%a7%d9%86)يون من الظلام. هكذا وُلدوا ونشأوا. لعلهم تمرّدوا صامتين، غضبوا، سافروا وكانت وجهتهم دائماً مطارح الشمس وأصباح الغد، وذلك منذ بدايات هجراتهم القاسية كما كان يُقال في العقود الماضية وحتى هذه الأيام. ولكن حسبهم، على لغة سعيد عقل، أنهم من بلدٍ "يلدُ النور ويُعطيه الأنام".

على أنه بعيداً من المعاني الشاعرية للنور ولبنان استجدى وما يزال أضواء الكهرباء، فإن مشاهد العائدين اليوم إلى بلدهم في مطارات العالم لتمضية عيد السنة الجديدة، تعطي فكرة لا يتسنى للكثيرين التوقف عندها وهي أن ما يربط اللبنانيين بوطنهم، في أوقات المحن المتلاحقة، لعلّه لغزٌ يتجاوز السرّ. كأنهم يقولون لحكّامهم وللمسؤولين عنهم: "افعلوا ما شئتم. لقد نفض العالم أيديه منكم". وها هي واحدة من كبرى المجلات الفرنسية "Le point" تُخصص غلافها في 8 الجاري لموضوع فساد ما صار يُعرف بالطبقة الحاكمة. فنحن غير أنتم. لقد أخرجكم العالم من حساباته. يبقى علينا نحن أن نُخرجكم من الضمائر قبل الكراسي. وبِتُّم تتلاعبون بالدستور وبالمواعيد المقدسة خدمةً للمصالح ولمن هم وراء المصالح في الخارج.

الصحافي والكاتب الفرنسي "فرانز أوليفيه غيسبيرغ" هو آخر من كتب عن الجنرال شارل ديغول بين مئات الكتب الصادرة عنه. ومن يقرأ كتابه الأخير عنه "الانتفاضة" يُدهش أمام القسوة التي رسمها لملامح الرجل الكبير الذي عندما عاد إلى السلطة عام 1958 بعد الانقطاع القسري عنها طوال اثنتي عشرة سنة وإثر بداية الثورة الجزائرية، قال عنه بما معناه انه من شدّة حرصه على دمج شخصه ببلده فرنسا وبمصلحته العليا، ما عاد اهتم حتى ببعض الذين كانوا مهّدوا له طريق العودة إلى المسؤولية الأولى، حتى لو اتُّهم بالجحود تجاه بعضهم. فالكبار المتعاملون مع التاريخ، لا يهمهم من يبتعد أو من يسقط على الطريق كون الأهم هو القضية. والقضية لم تكن يومذاك أقل من إنقاذ فرنسا وإعادتها إلى مركزها ودورها وكرامتها.

من بعده، كما قال الكاتب، لم يأتِ أحد مثله. وهذا صحيح. فإذا كان هذا الكاتب المعروف يفتقد الكبار في بلده، فماذا نقول نحن؟ نقول إن تجارب الآخرين تُفيدنا بأن عدداً من البلدان المستقرة والمزدهرة والآمنة نجحت في إرساء قواعد وجودها دونما حاجة إلى العظماء في مفهوم التاريخ. إنها ترسّخت وتقدّمت بفضل الكفوئين والمتجردين إلا مما هو في مصلحة بلدهم. وليست سويسرا وحدها في هذا المجال – إذ ما من أحدٍ في العالم يعرف أسماء مسؤوليها – فهنالك السويد والنروج وفنلندا والدانمارك... وفورموزا وغيرها من البلدان.

كان لبنان مُعدّاً ليكون بين هذه البلدان. دعوته هي ذلك. إنه لم يُخلق للحروب والصراعات والجيوش الغازية والمُحتلّة مباشرة أو غير مباشرة. أدرك العرب معنى وجوده وقيمة هذا الوجود منذ بزوغ الكيان ثم الاستقلال والموافقة على ميثاق الجامعة العربية عام 1945. ولعظماء العالم والعرب والبابوات أقوالٌ وكتاباتٌ راسخة في مبررات وجود لبنان. فعجز حكّامه عن تسييجه، علماً بأن الأوطان تُسيّج مثل البيوت. والدول الصغيرة الآنفة الذكر عرفت كيف تُسيّج نفسها بالسياسة الفطنة أو بالصلابة أو بفرض الحاجة إليها.

لكن المأساة أيها الاخوة العائدون لتمضية الأعياد، هي أنكم ستضطرون لمشاهدة جلسات انتخاب رئيس الجمهورية التي تحولت على أيدي البعض إلى برنامج لعله من تلك البرامج التي تُتابعونها في بلدانكم المُضيفة.

لقد تطعّم المجلس النيابي بوجوه جديدة. ولكن أصحاب بعضها، بسبب قانون انتخاب مشوّه لا يصلح للبنان من جهة، وبسبب عدم الاستعداد للمهمة النيابية من جهة ثانية، تصرّفوا كأنهم خارجون لتوّهم من سنوات المراهقة. وما كان منتظراً منهم لم يحدث ولن يحدث. انكشفوا باكراً منفردين ومجتمعين، كأنهم لم يُصدّقوا أنهم أصبحوا نواباً، وقد جاءت بهم لعبة الحواصل. فإذا بنائبة جديدة تظهر أكثر من مرّة وهي تتسلّى بالسُّبحة متحدثةً مع نائبٍ عتيق، عتيق في كل شيء، كأنها غير مصدقة أنها أصبحت زميلة له! فقال الناس محقّين: ما أحلى القدماء، أقله أنهم ناضجون حتى وإن كانوا مشاركين في ألاعيب السلطة. فإذا بهم وبغيرهم يغيبون عن الموعد الأساسي في الاستحقاق اللبناني وهو انتخاب "رئيس الدولة ورمز وحدة الوطن وحامي الدستور"، لأنه في رأي بعضهم لا جدوى من الحضور طالما أن "كلمة السرّ" لم تأتِ بعد، أو أن الوفاق لم يحصل بعد، كما أفتى بذلك رئيس المجلس الذي ما زال يدعو إلى الحوار... فإذا بالجميع تناسوا أن مجلس النواب هو مكان السلطة التشريعية التي تعطي الحكومات الثقة وتنتخب رئيس الجمهورية، بل إنه محراب الكرامة. وبعض النواب الذين أخلّوا بواجباتهم لعلّهم في بلدان الحضارة والقانون يُطردون من مناصبهم.

كان هؤلاء النواب الغائبون أو اللاهون بكتابة أوراق الخفّة في جلساتٍ يُفترض أن تُخيّم عليها المهابة كما في أمكنة العبادة، كمثل شهودٍ على جريمة لم يجرؤوا على التبليغ عنها. فكانوا شركاء. قلّة رفعت صوتها مستفسرةً فجاءها الجواب بكلّ أسف على صورة الجوّ السائد.
فالدستور ليس مجرّد زينة أو علامة يمرّ قربها السائرون من دون أن يعيروها الاهتمام. هذا هو سرّ الانحطاط في بلدٍ تحوّل فيه القانون الأسمى إلى مجرّد غطاء. ولكن حتى الآن لم يجرؤ أحدٌ على إزاحة هذا الغطاء عن نفسه، لأنه يبدو عارياً تماماً. احتموا به وارتكبوا الموبقات ولا يزالون، وهو منهم براء. أفتوا بالأمس واليوم أن لا جلسات انتخاب للرئيس من دون الاتفاق عليه، ونسوا أن سليمان فرنجية في صيف 1970 فاز بصوت واحد على الياس سركيس يوم كان مجلس النواب موزعاً بين كتلتين كبيرتين. وتلك كانت المرة الوحيدة التي ظهر فيها إمكان وجود الثنائية الحزبية في لبنان. وكان ذلك أمراً مستحباً. ولكن أن تُعطّل الجلسات أو أن تُصبح ملهاة، فهذا معناه أن هنالك من يسعى إلى تقويض الأساس، وبخاصة لأن سوابق جرت في تعطيل ذلك الاستحقاق المقدّس وإرجائه. لقد تغيّر الزمان هذا صحيح.

رئيس الجمهورية، وفقَ المفهوم الأصلي، ووفق الدستور وبخاصة الصفات الجديدة التي أُضيفت إلى مهامه، هو النقطة الثابتة التي تجسّد الدولة وتاريخها واستمرارها. كأنه يُقارب الأعالي ولا همّ له سوى المصلحة العامة وليس زبد اليوميات. لم يكن ذلك هو الحال بكل أسف. والولاية المنتهية منذ أسابيع لعلّها أسطع برهانٍ على المفهوم المشوّه للمهام الرئاسية، إذ إن الذين رسموا صورة رئيس الجمهورية في لبنان منذ البدء عام 1926 وفي ما بعد، إنما سعوا إلى جعله فوق النزاعات ولكن أيضاً فوق الشُّبهات. فلم ينطبق على تلك المواصفات سوى القلة القليلة. ولعله لهذا السبب، ولكون هذا هو المركز الوحيد الثابت دستورياً ولمدة ستّ سنوات، ويُطلق على ولايته لقب العهد، ويؤرَّخ التاريخ بسنواته، لهذه الأسباب يتهيّب الجميع ذلك القادم الجديد الذي كان وسيبقى مسيحياً مارونياً، في ظلّ انقساماتٍ بلغت أقصاها، وأحدثت خراباً على مستوى الوطن ككل.

في هذه الأجواء، يرجع المقررون الداخليون إلى حساباتهم. من هو الذي يُناسبهم، وليس من هو الذي يناسب لبنان في هذه المرحلة من تاريخه وتاريخ منطقة الشرق الأوسط. وإلا لماذا كان الموعد مقدّساً في السابق. لماذا تمّ انتخاب رؤساء تحت أصوات القنابل والرصاص في "قصر منصور" والفياضية وحلفوا اليمين في شتورة أو في القليعات؟ لأن الدستور يومذاك لم يكن الغطاء الأخير بل كان الحصن الأخير.

يجب الاعتراف علناً بأن لبنان في الوقت الحاضر هو خارجٌ عن الدستور. حصل ذلك في عملية تأليف الحكومة، وتكرر بصورةٍ فاضحة في المادة 73 التي تنصّ على مهلة العشرة أيام "وإذا لم يُدعَ المجلس لهذا الغرض فإنه يجتمع حُكماً في اليوم العاشر الذي يسبق أجل انتهاء ولاية الرئيس".

لقد انقضت هذه المهلة في 21 تشرين الأول الماضي، أي قبل عشرة أيامٍ من انتهاء ولاية الرئيس ميشال عون. وبعد ذلك تكررت دعوات الجلسات لانتخاب الرئيس، رغم أن الدستور ينصّ على الدورات وفقَ المادة 49: "يُنتخب رئيس الجمهورية بالاقتراع السري بغالبية الثلثين من مجلس النواب في الدورة الأولى ويُكتفى بالغالبية المطلقة في دورات الاقتراع التي تلي".

الدستور ذكر الدورات ولم يذكر الجلسات. لم يذكر ختم المحضر والدعوة إلى الانتخاب بعد أسبوع، ولم يذكر حتمية الوفاق على اسم الرئيس. شاهد اللبنانيون نواباً يخرجون ليعطّلوا النصاب عمداً. فأدركوا أن القرار السياسي بات يعلو على القانون الأسمى الذي كان من المفترض ألا يعلو شيء عليه، وأن يُلزم الجميع بالتقيّد بأحكامه.

هذا ما حصل وما يحصل. لا تُقفل السنة على الظلام حتى لو كانت نفوس المُقررين مظلمة. إنها تُقفل على التمرّد الغاضب. ولكن الأصباح آتية حتماً.